

ملف العدد

قيام الحكم الإسلامي

من الحق المجرد إلى الإلزام الديمقراطي

وفي الندرة النادرة ما نجد بعض الجوانب التطبيقية في هذه الأدبيات، التي تطفئ عليها القوالب النظرية، في ظل استبعاد الكثيرين في داخل وخارج العالم العربي لإمكانية قيام حكم إسلامي بين ظهراني عالمنا العربي، في ظل سيطرة الديكتاتوريات المستبدة الفاسدة على مقاليد الأمور.

هذه الديكتاتوريات التي تبنت الحكم العلماني في كثير من الأحيان، كانت تحارب أول ما تحارب الأحزاب والحركات الإسلامية، لأنها كانت تمثل بديل الحكم الأول لها، في ظل تمكن الدين من وجدان أبناء المجتمعات العربية، ومن ثم كان الحديث عن الحكم الإسلامي لبلادنا، مجرد تنظير.

إلا أنه في السنوات الأخيرة، وفي ظل الإنجازات الكبيرة التي حققتها الصحو الإسلامية، وطرح العديد من هذه الحركات لمشروعات سياسية واجتماعية أهلتها لأن تكون شريكة في الحكم، بدأ الحديث عن طبيعة دولة الحكم في الإسلام، وخصوصاً من جانب الجمهور الآخر الذي كان متشككاً بعد عقود من الحكم الاستبدادي، الذي شوّه الإسلام والقوى الإسلامية، باعتبار أنها المنافس الحقيقي الوحيد له.

كانت قضية الحكم الإسلامي واحدة من القضايا التنظيرية التي كثيراً ما يتصاعد الجدل حولها في أوساط الباحثين وأروقة المفكرين في عالمنا العربي والإسلامي، طيلة العقود الماضية،

سالم القمودي

قيام الحكم الإسلامي
من الحق المجرد إلى الإلزام الديمقراطي



● المؤلف : سالم القمودي

● الناشر: دار بيسان - بيروت، ط ١، ٢٠١١م

● عرض: أحمد التلاوي

● عدد الصفحات: ٤٤٥ صفحة

في ضرورة الحكم في الإسلام

يشكل الحكم في النظام السياسي الإسلامي، أحد المحاور الكبرى، والأصول الأساسية، وأخذ جانباً مهماً من التشريع الإسلامي بالتأصيل والتأسيس، بما وُضع له من مبادئ، ذلك لكون الحكم ركيزة أساسية لإقامة الدين وسياسة أمور جماعة المسلمين بالعدل، وإيصال الحقوق إلى أصحابها، ورفع الظلم عن المستضعفين في الأرض، بما يضمن أن يعيش الناس على اختلاف درجاتهم الاجتماعية، في إطار من العدل والأمن المجتمعي.

ويتناول الكتاب في هذا القسم عدداً من القضايا ذات الأهمية في هذا الجانب، مثل ضرورة الحكم في الإسلام، فيبدأ بتناول مظاهر تهافت فكرة العلمانية، ثم حقوق غير المسلم في بلاد المسلمين، وأخيراً حقائق ومقاصد حول الإسلام والشأن العام.

العلمانية وبطلان النظرية

وفيما يخص فكرة العلمانية، يبدأ المؤلف فيشرح طبيعة المفهوم كمفهوم غربي، وكيف يخلو من أي طابع ديني، وكيف أن العلمانية تتعارض مع أبسط المقومات الفكرية التي تحكم مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

ويؤكد الكاتب أن الدعوة إلى العلمانية في المجتمعات الإسلامية، إنما هي دعوة بلا جذور، باعتبار أن جذورها الأصلية في الغرب، وتربتها الأساسية هناك، ولن تنمو بذورها في المجتمعات الإسلامية.

وينتقد الكاتب تبني بعض الساسة والمفكرين من أبناء المجتمعات العربية والإسلامية لفكرة العلمانية، ويقول: كيف يقبل المسلم على نفسه أن يكون علمانياً وهو مسلم مأمور بأن يسلم وجهه وحياته ومماته لله رب العالمين، وبأن يكون من المسلمين.

ويشير إلى أن من يتبنى الفكر العلماني أو يُنادي به إما أن يكون غير مسلم ابتداءً، أو يكون

وجاء ربيع الثورات العربية لكي يكرس الجدل حول شكل الدولة والحكم في الإسلام، مع وصول عدد من القوى والحركات الإسلامية إلى الحكم في عدد من البلدان العربية، وخصوصاً فيما يتعلق بمطالب العصرية والحداثة التي يتعلل أعداء المشروع ومناهضوه بأن الإسلام لن يحققها.

وحاولت الكثير من الأدبيات تتبع خبرة الدولة في الإسلام، على مستوى النص والممارسة، والرد على الكثير من الشبهات المثارة في هذا المجال، وخصوصاً الأباطيل التي تُروّج حول دولة الخلافة الإسلامية، وتثار في وجه أصحاب المشروع، ممن يطرحون فكرة دولة الوحدة الإسلامية الجامعة.

وهذا الكتاب بعنوان "قيام الحكم الإسلامي من الحق المجرد إلى الإلزام الديمقراطي"، للكاتب والمفكر الليبي سالم القمودي - يتناول مجموعة من القضايا حول الحكم وشكل الدولة في الإسلام، وأبرز الاشتراطات.

والكتاب مكون من ثلاثة أقسام، جاءت في ثمانية أجزاء ٢٢ فصلاً، يبدأها بمقدمة مطولة حول المشكلات القائمة على الصعيد الإسلامي، والتي منعت تطبيق النموذج الإسلامي للدولة والحكم، وعلى رأسها انقسام المسلمين؛ حيث يشير الكاتب إلى الانقسام ما بين علمانيين يبحثون عن الهدى في غير محله، أو في غير موضعه، فيما تحول آخرون ممن وصلوا إلى السلطة إلى ممارسة أشكال الاستبداد المختلفة، بينما تحول البعض الآخر إلى متطرفين.

ويؤكد الكاتب أن المشكلات القائمة على مستوى التطبيق والممارسة في التاريخ الإسلامي، فيما يخص الحكم وطبيعة الدولة، لا يمس بحال من الأحوال أصل الفكرة، وجوهر المشروع السياسي الإسلامي، وأنه من أجل استعادة دولة الخلافة وتطبيق الإسلام بالشكل السليم في مجالات الحكم والسياسة؛ فإن هذا بحاجة إلى إعادة فهم الأصول، وتطبيقها بشكل صحيح، مع تعاون الراعي والرعية في هذا.

الحكم ركيزة أساسية لإقامة الدين وسياسة أمور جماعة المسلمين بالعدل، وإيصال الحقوق إلى أصحابها، ورفع الظلم عن المستضعفين في الأرض



ومن بين ما أسسته الوثيقة أيضاً فكرة المواطنة في داخل الدولة، والتي لم يتم التمييز فيها على أي أساس، قبلي أو ديني؛ فأول ما جاء في الوثيقة النبوية التي وضعها الرسول الكريم (ﷺ): "هذا كتاب من محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم: أنهم أمة واحدة من دون الناس".

ومن بين ما جاء فيها أيضاً، أن "من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم"، وأن "يثرب حرام جوفها كاهل هذه الصحيفة".

إن هذه الصحيفة مثال بين وواضح على قبول الإسلام للخصوصيات الدينية والثقافية المتنوعة، مع ما جاء فيها من بنود في شأن أحوال أهل المدينة المنورة في ذلك الوقت، وكيف أن لكل قبيلة وعشيرة فيها أمرها، مع وضع أصول وقواعد التعايش فيما بينها في المجتمع الواحد.

ويعرض الكاتب في هذا الإطار مجموعة من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة التي توضح حقوق غير المسلم في المجتمع المسلم، ولعل أهمها حرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر، ويعارض ويدافع ضد بعض من يلمزون في صدر قضية عدم ترك الإسلام لغير المسلم منصب الولاية العامة؛ فالإسلام هو الدين الخاتم، ويعترف بجميع الديانات السماوية التي سبقتها، ولذلك فهو سوف يضمن حقوق أتباعها، خلافاً لهؤلاء الذين ينكرون بعثة النبي الكريم (ﷺ).

غير مسلم، ولكنه يعرف قيمة الإسلام، ويحاول أن يقلل من تأثير الحقيقة الدينية في المجتمعات الإسلامية، أو مسلماً يقرأ الإسلام قراءة خاطئة، أو يبني حكمه بناء على الخبرة والممارسة وليس بناء على فهم الأصل.

ويفند الكاتب في هذا المقام بعض الأباطيل التي يرددها أنصار العلمانية، من أنها تسمح بانفتاح المجتمعات الإنسانية، وبأنها قادرة على حماية حقوق الإنسان، وما إلى ذلك، فيشير إلى أنها مذهب طائفي، باعتبار أنها تلفي فكرة التعددية الدينية في المجتمعات التي يتم تطبيقها فيها، كما حصل في تركيا بعد انهيار دولة الخلافة العثمانية.

غير المسلم في المجتمع المسلم

يبدأ الكاتب هذا الجزء بقوله تعالى في سورة "البقرة"، في الآية ٢٥٦: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، ويشرح معالم التعددية والعيش المشترك التي جاء بها الإسلام، فيقول: إن الدستور الأساسي الذي يتعامل به الإسلام مع غير المسلمين هو هذه الآية القرآنية، وأن الحكمة والموعظة الحسنة هي أساس الدعوة إلى الإسلام، وأساس الحوار والتخاطب مع الآخر.. يقول الله (ﷻ) في سورة "النحل": ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (١٢٥).

وفي هذا الإطار، يدعو الكاتب إلى عدم بناء تقييم دولة الإسلام، والحكم الإسلامي، في هذا الجانب (أوضاع غير المسلمين)، بناء على الخبرة التاريخية، أكثر من بناء الحكم على النص أو حقيقة الدين من خلال الأصول.

ويقدم الكاتب بعض النماذج التاريخية التي بُنيت على الأصول التي جاء بها الإسلام في هذا الجانب، فيشير - على سبيل المثال - إلى صحيفة المدينة، التي جاءت تطبيقاً عملياً لحقيقة تعامل الإسلام مع غير المسلم الذي يقيم مع المسلم في مجتمع واحد.

حقائق ومقاصد

خصص المؤلف هذا الجزء لتقديم بعض ملامح دين الإسلام، وخصوصيته باعتباره أنه الدين الخاتم، وآخر وحي وآخر شريعة أنزلت على بني آدم، يقول إن هذه الخصوصية للإسلام، تقود إلى أمرين أساسيين؛ الأول أنه من الخطأ قياس الإسلام على غيره من العقائد، والثاني أن أحكام الإسلام ليست مجرد تكاليف فردية.

ومن ذلك أن الإسلام لا يعلي من قيمة الشأن الخاص على الشأن العام، أو من القيم الروحية على حساب قيم العمل باعتبار أنها لازمة لاكمال الإيمان.

في قيام الحكم الإسلامي

القسم الثاني من الكتاب يتناول فكرة مهمة، ترد على بعض الأصوات والاتجاهات التي تشط إعلامياً وعلى الساحات الفكرية، والتي تعارض فكرة تولي الإسلاميين أو التيارات الإسلامية الحكم، لأي سبب من الأسباب.

فيؤكد الكاتب أن هذا الكلام يفتئت على حقوق التيارات والحركات الإسلامية في تولي المسؤولية باعتباره حقاً مجرداً، لأنها تيار مثلها مثل أي تيار سياسي قائم من حقه المنافسة السياسية والحكم، وكذلك هي التزام ديمقراطي، باعتبار أن ذلك أمر تفرضه قواعد العملية الديمقراطية.

وللتوضيح؛ فإنه لا معنى للحديث عن ديمقراطية تستثنى طرفاً من أطراف الطيف المجتمعي أو السياسي الموجود، وقتها لن تكون الديمقراطية هي تلك الممارسة المتعارف عليها، والتي تعني تداول السلطة سلمياً بين مختلف ألوان الطيف المجتمعي، من خلال صناديق الاقتراع.

ويقول الكاتب في هذا الإطار: إن قيام حكم إسلامي، وبناء الدولة الإسلامية الأصيلة، التي تقوم على أساس الحقيقة الإسلامية الخالصة، والفهم الإسلامي الصحيح للكون، هو حق لأي

منبر أو تيار من التيارات الإسلامية السياسية، كما هو حق لأية جماعة أو تيار سياسي موجود داخل المجتمع.

ويؤكد الكاتب في هذا المقام أن هذه الفكرة تنطلق من أن أي مواطن أو مجموعة منظمة من شرائح المجتمع لها مجموعة من الحقوق السياسية والاجتماعية التي يحق لها ممارستها، ومن بينها الوصول إلى سدة الحكم، وتطبيق برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويشير الكاتب إلى أن السماح للتيارات الإسلامية بأن تأخذ أدوارها؛ إنما يعني إنجاح العملية الديمقراطية برمتها، وأن هذا في صالح مختلف التيارات، وليس في صالح التيارات والمنابر الإسلامية فحسب؛ حيث إنها تضمن اعترافاً متبادلاً بحقوق مختلف الأطراف الموجودة في الدولة أو في المجتمع.

وعن فكرة الإلزام الديمقراطي في هذا الطرح، يقول إنه من أسس الديمقراطية أن يحكم المسلمون مثلما يحكم غيرهم، ويؤكد أنه لا بد من القبول بحكم صناديق الاقتراع، باعتبار أن ذلك هو المبدأ الأول لنجاح أي فعل ديمقراطي في أي وسط سياسي واجتماعي، بناءً على قناعة بأن الإسلاميين وغيرهم متساوون ديمقراطياً ودستورياً، في الحقوق السياسية والاجتماعية.

بذور التطرف

وعلى عكس ما هو شائع؛ فإن إقصاء الإسلاميين عن العملية السياسية والحكم في دول العالم العربي والإسلامي، هو ما أنتج الظواهر السلبية المرتبطة إعلامياً بالتيارات الإسلامية، مثل العنف والتطرف.

إن الإقصاء ظلم عظيم، وإن الإسلاميين عانوا من مختلف أشكال الاضطهاد والإقصاء من جانب السلطات والأنظمة الحاكمة، وإن هذه الممارسة هي التي أدت إلى نشوء الظواهر السلبية المنسوبة إلى التيارات الإسلامية، والتي تُعتبر من أبرز المعالم السلبية التي ترسمها الصورة السلبية التي تبرزها بعض وسائل الإعلام عن الإسلاميين

الدعوة إلى العلمانية في المجتمعات الإسلامية دعوة بلا جذور، باعتبار أن جذورها غربية ولن تنمو بذورها في المجتمعات الإسلامية



العضوض الذي بدأ من مرحلة حكم معاوية بن أبي سفيان، حتى الوقت الراهن، يساعد على فهم آليات الحكم في الإسلام، والتمييز فيما بين الأنظمة الإسلامية الحقبة، وتلك التي تستند إلى شرعية الدين صوراً فقط.

ويدعو في هذا إلى التمييز ما بين عملية "تسييس الدين"، أي استخدام الدين لأغراض سياسية، والحكم باسم الإسلام، وبين تديين السياسة، أي توظيف السياسة في خدمة الدين، بما يتضمنه ذلك من إقامة لقواعد السياسة الشرعية، ولذلك، فإن الحكم الإسلامي، لا يعني تسييس الدين، ولكنه يعني تديين السياسة؛ حيث لا يمكن فصل السياسة عن الدين، ولكن الفكرة هي كيفية توظيف السياسة في الإطار الشرعي، وليس استغلال الدين لتحقيق مصالح سياسية للأنظمة الحاكمة.

ويؤكد الكاتب في هذا الصدد أن دولة الإسلام، دولة تسع الجميع، لأنها تستوعب مختلف ألوان الطيف الطائفية والمذهبية داخل المجتمعات التي تحكمها، ويدعو إلى أن يتمسك المسلمون بهذا المفهوم للحكم الإسلامي، وأن ينشروه على نطاق واسع، بحيث يضمن ذلك تأييد المجتمعات لفكرة قيام الحكم الإسلامي.

الخلافة المعاصرة.. دولة معاصرة

يتناول القسم الثالث من الكتاب قضية تعتبر من أهم القضايا التي تقفز إلى النقاش عند الحديث عن مشروع الإسلام السياسي في الحكم، وهي قضية الخلافة الإسلامية، ومدى

والتيارات الإسلامية.

ويرد الكاتب في هذا الإطار على بعض الشبهات التي تروج حول الحكم في الإسلام، تخويفاً أو عدم فهم، فيقول: إن الحكم بأحكام الإسلام لا يعني سيطرة سلطة دينية تحكم باسم الإسلام، وإنما يعني أن تصبح الحقيقة الإسلامية الخالصة هي الحقيقة الحاكمة، وهي المرجع الوحيد للأمة.

كما يشير إلى أن مصطلح الأصولية الذي يستخدمه الكثيرون على محمل سلبي، لا يعني العودة إلى أصولية التاريخ، أو العودة إلى من سبقنا، في تفسيراتهم وأرائهم، أو في منظوماتهم السياسية والاجتماعية، بما يتوافق ولا يتوافق فيها مع وقتنا الحاضر، مع ما يحمله ذلك من معانٍ رجعية، وإنما يعني العودة إلى الأصول الصحيحة للإسلام.

ويشير إلى أن مصطلح الأصولية أيضاً لا يعني العودة إلى الأصول في التاريخ الإسلامي من الأئمة والفقهاء، أو إلى أصحاب الفرق والمذاهب الكلامية والفقهية والفلسفية، وإنما الاحتكام إلى قواعد الإسلام ومقاصده ومراميه.

ولكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن ذلك لا يعني القطيعة الكاملة مع التراث أو مع من سبقنا، وإنما خلق شكلاً من أشكال التواصل الحقيقي الذي يجب أن يكون مع من سبقنا ومع التراث في ذات الوقت، على أن يكون هذا التواصل على مستوى الحقيقة الإسلامية، لا على مستوى الممارسة التاريخية.

وفي هذا يشير المؤلف إلى أنه من الأهمية بمكان التمييز بين دولة النبوة الأولى، ودولة الخلافة الراشدة، وخصوصاً في عهد أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب (رضي الله تعالى عنهما)، وبين ما تلى ذلك من أنظمة حكم في دولة الخلافة الإسلامية.

ويقول الكاتب: إن هذا التمييز وفهم الآليات التي استندت إليها كل تجربة من هذه التجارب، دولة النبوة، ودولة الخلافة الراشدة، ثم الملك

صلاحية هذا النموذج للدولة للتطبيق في العصر الحالي.

يحسن القول بداية بأن مصطلح الخلافة هو مصطلح سياسي تاريخي اكتسبته الدولة الإسلامية، ودخل التراث السياسي الإسلامي والإنساني بعد وفاة الرسول الكريم محمد (ﷺ)، ويقول إنها ظهرت كضرورة سياسية واجتماعية، من أجل الحفاظ على تماسك الكيان الوليد وحفظاً للدين الجديد في ذلك الحين.

ويتتبع الكاتب بعد ذلك المراحل التي مرت بها دولة الخلافة الإسلامية بعد دولة النبوة الأولى، ويركز على تحولها إلى مرحلة الملك العضوض ثم الملك الجبري.

ويقول إنه عند الحديث عن دولة إسلامية في الوقت الراهن، لا ينبغي الوقوف أمام مصطلح الخلافة، ويؤكد أنه أول ما ينبغي أن يتم التمسك به في مسألة الحكم وقيام السلطان، من الناحية الدينية السياسية الاجتماعية، في الدولة الإسلامية، أن تقود الحقيقة الدينية الحياة العامة للمجتمع المسلم، أيًا ما كان شكل هذه الدولة.

ويؤكد أن المهم في هذا الأمر، ليس شكل الدولة أو مسمياتها، فالخلافة من وجهة نظره ليست أصلاً من أصول الدين، وإنما المهم في الكيفية التي تتحرك بها والآليات التي تقوم من خلالها بالتخطيط لسياساتها وتنفيذها، وما ترتكز عليه من قواعد وقيم تحكمها، ومن ثم فإن أي شكل من أشكال الدولة المعاصرة، ينتهج آليات الحكم الرشيد، وتحكمه الحقيقة الإسلامية الخالصة، يعد شكلاً للخلافة الإسلامية.

كما يشير إلى أن الأكثر أهمية من شكل الدولة، أو شكل نظامها، أو اسمها، هو أن تحقق الضرورات والمهام التي يتم لأجلها تأسيس الدولة، وهي المهام التي يعجز الأفراد عن القيام بها وحدهم، ولابد من وجود الدولة لأجل النهوض بها.

وتنقسم هذه المهام إلى قسمين، الأول الضرورات السياسية والاجتماعية والقانونية التي تتعلق بمصالح الأفراد والجماعة البشرية، والثاني هو أن إنفاذ شريعة الله (سبحانه وتعالى) في أرضه، باعتبار أن ذلك من صلب الرسالة التي أنزل لأجلها الإنسان إلى الأرض؛ إنما هو بحاجة إلى سلطة ترعى ذلك وتشرف عليه.

ويتناول الكاتب في هذا الإطار، بعض الآليات السياسية المعاصرة، مثل الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة من خلال الانتخابات، ويؤكد على أهمية توافرها في دولة الإسلام المعاصرة، والتي يجب أن تعبر في النهاية عن أمانى وطموحات جماعة المسلمين.

وفي الختام، يؤكد الكتاب على أن قيام الحكم الإسلامي الأصيل ليس في حقيقته حلمًا بعيد المنال، أو أملاً لا يرجى تحقيقه، ولكن لذلك شروط:

- تخلص المسلمين من الخوف، الخوف من أنفسهم ومن المسلمين الذين يريدون أن تحكم الحقيقة الدينية مجتمعاتهم الإسلامية.

- تخلص المسلمين من الوهم الذي يزرعه فيهم الآخرون.

- تخلص المسلمين من الوهن.

- توحيد المسلمين، فلا ينقسموا بين علماني ومستقل للسلطة، أو متطرف يتخذ من الشطط والفلو منهجاً، ومن العنف أسلوباً.

كما أنه لن يتحقق الحكم الإسلامي الأصيل، إلا إذا ما تحقق العدل بين أفراد المجتمع وجماعاته، ولن يؤتي ثماره إلا من خلال تقاليد سياسية ديمقراطية، ونظم قانونية اجتماعية، واعتراف متبادل بين مختلف الأحزاب والتظيمات والسلطات.

إذاً علينا كمسلمين، أن نتوجه جميعاً نحو البناء الفكري السياسي الإسلامي المُحَادِد للدولة الإسلامية المعاصرة، عبر صياغة نظرية إسلامية معاصرة للحكم والسياسة. ■